

الدروس الرئيسية المستفادة من دراسات الحالة القطرية

يتحقق التقدم في مجال الأمن الغذائي والتغذية من خلال تفاعل معقد متغير بين العديد من العوامل. وبعض هذه العوامل خارج عن سيطرة الحكومات، غير أن تحسين حوكمة الأمن الغذائي من خلال قوانين أمن غذائي مصممة تصميماً جيداً ومؤسسات وعمليات سياسية شاملة من شأنه أن يساعد في تحقيق ذلك. وتشمل المتطلبات الرئيسية للتدخلات الحكومية الأكثر فعالية:

الالتزام السياسي الثابت المستمر بالأمن الغذائي، على أعلى مستوى، بما في ذلك الاعتراف بالحق في الغذاء كحق من حقوق الإنسان الأساسية، ودعم ذلك بإجراءات وأطر قانونية مناسبة. وهناك حاجة إلى التزام سياسي قوي لإعطاء الأولوية للأمن الغذائي والتغذية، وتوفير الزخم اللازم للتغلب على القيود والقيام بالإصلاحات المؤسسية اللازمة.

ضمان استمرارية سياسات الأمن الغذائي حتى عندما تتغير الحكومات. لا بد من وضع أطر قانونية لضمان أن البرامج التي تدعم الأمن الغذائي والحق في الغذاء تعتبر واجباً مستمراً على الدولة.

المشاركة الفعالة لجميع أصحاب المصلحة الرئيسيين في العمليات السياسية. إن الإدراج الفعال لجميع أصحاب المصلحة، لا سيما المستفيدون في صياغة وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي والتغذية يعطي صوتاً إلى الضعفاء والمهمشين السياسيين، وهو ما يؤدي إلى سياسات أكثر إنصافاً تعالج احتياجات المستضعفين.

اعتماد استراتيجيات شاملة لزيادة الأمن الغذائي. هناك حاجة إلى نهج متعدد القطاعات لتقديم الدعم الفوري للأسر المستضعفة، وفي الوقت نفسه، معالجة الأسباب الكامنة المختلفة لنقص التغذية. وينبغي أن تتضمن الإجراءات تعزيز الإنتاج الغذائي والاستهلاك الغذائي المستدامين؛ وبناء قدرات الصمود والتكيف لدى الفئات السكانية المنكشفة على المخاطر كي يتسنى لها التعامل تعاملات أفضل مع الأحداث المناخية المتطرفة؛ وضمان أن لدى كل مواطن إمكانية كافية للحصول على الغذاء من خلال تعزيز التحويلات النقدية وغيرها من برامج الحماية الاجتماعية؛ وكلما أمكن ذلك، بناء روابط بين الحماية الاجتماعية والدعم المثمر لتعزيز التنمية المحلية.

تحسين التنسيق بين الوزارات والإدارات والوكالات المختلفة. ينبغي أن يكون التنسيق الفعال لبرامج الأمن الغذائي والتغذية الأساسية التي صممها ونفذتها الوزارات والوكالات ذات الصلة منسجماً جيداً لتحقيق الأهداف الشاملة في مجال الأمن الغذائي والتغذية. ويتطلب ذلك تنسيقاً حكومياً فعالاً مقترناً بسلطة سياسية فعالة وولاية ومسؤوليات واضحة ودور واضح.

وضع أطر قانونية لتمكين ومساءلة الحكومات الوطنية والشركاء الآخرين. من الأهمية بمكان أن يعمل جميع أصحاب المصلحة وكافة مجموعات أصحاب المصلحة معاً بمسؤولية بغية تعزيز إجراءات أكثر كفاءة وفعالية لتحسين نتائج الأمن الغذائي والتغذية.

تعزيز القدرات والامكانيات الحكومية ذات الصلة بتصميم وتنفيذ سياسات وبرامج أمن غذائي أكثر فعالية. ويشمل ذلك تعزيز القدرات في مجال التخطيط الاستراتيجي والسياسات على جميع المستويات ولكن أيضاً تعبئة الموارد البشرية والمالية الكافية واستخدام نظم المعلومات الوظيفية.



© UN photo/Ryan Brown



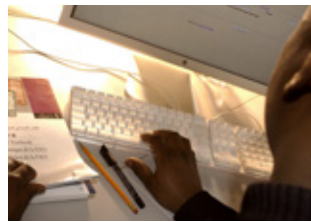
© FAO/Riccardo Gangale



© FAO/Bahag



© FAO/Alessia Pierdomenico



© FAO/Ivo Balderi

اقتباس: منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي، 2014. حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014. تعزيز البيئة التمكينية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية. روما، منظمة الأغذية والزراعة.

هذه خطوط عريضة موجزة لمطبوعة حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014. تقدّم النسخة الكاملة للتقرير تقديرات جديدة لنقص التغذية وأحدث المعلومات عن التقدم المحرز نحو تحقيق غايتي "الأهداف الإنمائية للألفية" و "مؤتمر القمة العالمي للتغذية" للاطلاع على التقرير الكامل: www.fao.org/3/a-i4030e.pdf



حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014 في سطور

الرسائل الرئيسية

تشير أحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة إلى أن استمرار انخفاض مستويات الجوع في العالم؛ إذ يقدر أن حوالي 805 ملايين شخص كانوا يعانون من نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014، وذلك أقل بكثير من 100 مليون مما كان عليه الوضع على مدى العقد الماضي، وأقل بما قدره 209 ملايين مما كان عليه الوضع في الفترة 1990-1992. كذلك، انخفض معدل انتشار نقص التغذية في الفترة ذاتها من 18.7 في المائة إلى 11.3 في المائة على المستوى العالمي ومن 23.4 في المائة إلى 13.5 في المائة في البلدان النامية.

منذ الفترة 1990-1992 حقق 63 بلداً الغاية المتعلقة بالجوع في الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية وحقق 25 بلداً غاية مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأكثر صرامة. وكان 11 بلداً نامياً أخرى قد حققت في الفترة 1990-1992 مستويات نقص تغذية تبلغ أقل من 5 في المائة (الحد المنهجي الذي يمكن أن يؤكد أهمية النتائج المختلفة عن الصفر) وتمكنت من الحفاظ عليها في تلك الفترة، ولذا فإنها ليست محطّ التركيز الرئيسي لتقرير عام 2014.

توضح الأرقام أن بلوغ غاية الجوع الخاصة بالهدف الإنمائي للألفية - خفض نسبة من يعانون نقص التغذية في البلدان النامية إلى النصف بحلول عام 2015 - أصبح في المتناول.

على الرغم من التقدم العام، لا تزال هناك فروق كبيرة بين المناطق. حققت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أعظم تقدم عام في زيادة الأمن الغذائي، مع تقدم متواضع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا التي عانت كوارث طبيعية وصراعات.

الالتزام السياسي الثابت المستمر على أعلى مستوى، بالاقتران مع اعتبار الأمن الغذائي والتغذية أولوية قصوى، شرط أساسي للقضاء على الجوع. وتبين دراسات الحالة الواردة في تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014 أن مناطق مثل أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وأيضاً بلداناً منفردة عززت التزامها السياسي بالأمن الغذائي والتغذية.

يتطلب خفض الجوع نهجاً متكاملًا، وينبغي أن يشمل: استثمارات من القطاعين العام والخاص لرفع الإنتاجية الزراعية؛ وتحسين إمكانية الحصول على المدخلات والأراضي والخدمات والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق؛ وتدابير رامية إلى تشجيع التنمية الريفيه؛ وحماية اجتماعية لمن هم أكثر انكشافاً على المخاطر، بما في ذلك تعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة الصراعات والكوارث الطبيعية؛ وبرامج تغذية محددة، خصوصاً لمعالجة نقص المغذيات الدقيقة لدى الأمهات والأطفال دون سن الخامسة.

الجوع ينخفض ولكن لا يزال 805 ملايين شخص يعانون نقص التغذية المزمن



©FAO/Joan Manuel Baliellas

”لقد تزايدت ترجمة الالتزام السياسي للحكومات إلى عمل شامل وفَعَال، بالاقتران مع تعزيز مشاركة الفاعلين من غير الدول.

تجعل هذه الجهود هدف تحقيق الأمن الغذائي في حياتنا أقرب إلى الواقع.”

جوزيه غرازيانو دا سيلفا المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة

تشمل المجموعة التي حققت بالفعل الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض نسبة الجوع بمقدار النصف: الأرجنتين والأردن وإثيوبيا وأنغولا وإندونيسيا والإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية وبربادوس وبروناي دار السلام وبنغلاديش وبنين وبنما وتركيا وتوغو وتونس والجزائر وجنوب أفريقيا والجمهورية الدومينيكية والمملكة العربية السعودية والصين والغابون وغامبيا والفلبين وفيجي وكازاخستان وكمبوديا وكيريباتي ولبنان ومصر وماليزيا ومللاوي وجزر المالديف والمكسيك وموريتانيا وموريشيوس والمغرب والنيجر ونيجيريا وتشمل البلدان التي حققت الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض نسبة الجوع بمقدار النصف، وهدف برنامج الأغذية العالمي، وهو خفض العدد المطلق للجوع: أرمينيا وأذربيجان وأوروغواي والبرازيل وبيرو وتايلند وتركمانستان وجورجيا وجيبوتي وساموا وسان تومي وبرنسيبي وسانت فنسنت وجزر غرينادين وشيلي وغانا وغيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وفييت نام وقيرغيزستان والكاميرون وكوبا وجمهورية كوريا والكويت ومالي وميانمار ونيكاراغوا

تشمل البلدان التي كانت لديها مستويات نقص في التغذية تبلغ أقل من 5 في المائة في الفترة 1990-1992، وكانت قادرة على إبقائها هذه المستويات ضمن هذه الحدود في تلك الفترة: الأرجنتين والإمارات العربية المتحدة وبربادوس وبروناي دار السلام وتونس وتركيا وجنوب أفريقيا والمملكة العربية السعودية وكازاخستان ولبنان ومصر.

ومن بين تلك البلدان الـ 63 (وهي من بين ما مجموعه 136 بلداً وأراض رصدها منظمة الأغذية والزراعة) حقق 25 بلداً بالفعل هدف مؤتمر قمة الأغذية العالمية الأكثر طموحاً وهو خفض عدد من يعانون نقص التغذية بمقدار النصف بين عامي 1990 و2015.

تزداد قوة الجهود الإقليمية لخفض الجوع، خصوصاً في منطقتي أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وفي قمة الاتحاد الأفريقي التي انعقدت في يوليو / تموز عام 2014، في مالابو، غينيا الاستوائية، التزم رؤساء الدول الأفريقية بالقضاء على الجوع في القارة بحلول عام 2025. والعالم الماضي، في القمة الأولى لجماعة دول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، صادق رؤساء الدول والحكومات على الهدف المتمثل بالقضاء على الجوع في عام 2025 وذلك بإعادة تأكيد الالتزام الإقليمي بمبادرة القضاء على الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بحلول عام 2025، التي أطلقت في عام 2005. وتضم هاتان المنطقتان معاً ما يقرب من 90 دولة وأكثر من 1.5 مليار نسمة. ويرسل هذا الالتزام رسالة قوية إلى مواطنيهما وإلى بقية العالم.

يدعم قرار أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025 الإجراءات الوطنية والإقليمية لتعزيز الأمن الغذائي الذي نجم عن تحقيق غاية الجوع الخاصة بالهدف الإنمائي الأول من الأهداف الإنمائية للألفية للمنطقة ككل. وبالإضافة إلى ذلك حققت أمريكا اللاتينية غاية مؤتمر القمة العالمي للأغذية.

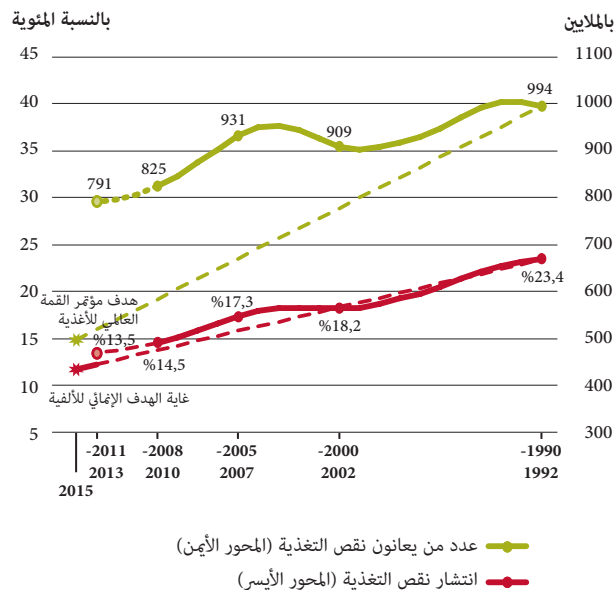
تبعاً لأحدث تقديرات منظمة الأغذية والزراعة، أحرز تقدم هام في خفض الجوع. وأحرزت البلدان النامية، وهي التي لديها أكبر نسبة من نقص التغذية في العالم حصة الأسد من التقدم: فقد قدر أن 791 مليون شخص في البلدان النامية كانوا يعانون جوعاً مزمناً في الفترة 2012-2014، وذلك أقل بما قدره 203 ملايين منذ الفترة 1990-1992.

وفقاً لتقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014، خفّضت الصين وحدها عدد من يعانون من نقص التغذية من 138 مليون في تلك الفترة، في حين حققت 10 بلدان أكبر نجاح في خفض مجموع عدد الجوع بالنسبة إلى عدد السكان، وهي: أرمينيا، وأذربيجان والبرازيل وتايلند وجورجيا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وغانا وفنزويلا وكوبا والكويت.

على الرغم من هذا التقدم العام في البلدان النامية ككل، لا يزال هناك مجال كبير لتحسين خفض نقص التغذية وتحسين الأمن الغذائي. ويبين تقرير حالة انعدام الأمن الغذائي في العالم 2014 أن التقدم في خفض الجوع في العالم يتطلب التزاماً سياسياً يتمثل في سياسات مناسبة وبرامج وأطر قانونية وموارد كافية. ويسلط التقرير الضوء على أمثلة على نجاح جهود وطنية في خفض الجوع، لكنه يحدد أيضاً العوامل التي يمكن أن تشكل عوائق في وجه إحراز تقدم.

بصورة رئيسية، يعكس خفض الجوع على المستوى العالمي التقدم المحرز في البلدان التي حققت بالفعل الغاية (ج) للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهو خفض نسبة من يعانون نقص التغذية إلى النصف بحلول عام 2015؛

مسار نقص التغذية في مناطق البلدان النامية: التقدم الفعلي والمتوقع نحو تحقيق غايتي "الأهداف الإنمائية للألفية" و "مؤتمر القمة العالمي للتغذية"



ملاحظة: تشير البيانات للفترة 2012-2014 إلى تقديرات مؤقتة. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أضاف المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة قائلاً "في عام 2003، أطلقت أفريقيا البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا الذي يشكّل معلماً فارقاً. وفي عام 2013، أنشئ حساب الأمانة التضامني لأفريقيا من أجل الأمن الغذائي في تدليل على أن الدول على استعداد لزيادة التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وهذا يدل على فهم أنه لا يمكن لبلد أن يكون وحده آمناً غذائياً ما دام البلد المجاور يعاني الجوع. وهناك حاجة إلى هذا التضامن والتعاون لمواجهة التحديات في أفريقيا، التي تشمل بناء قدرات الصمود والتكيف في مواجهة الأحداث المناخية المتطرفة وضمان السلام في المنطقة. وفي هذا العام، اتخذ القادة الأفارقة خطوة جريئة بالالتزام بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025. وأنا واثق من أننا في السنوات القادمة سنبدأ في رؤية نتائج ملموسة لهذا القرار".

"أطلقت في عام 2005 مبادرة جعل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي خالية من الجوع، التي استوحيت من البرنامج البرازيلي للقضاء على الجوع، والتي سرعان ما تبنتها بلدان المنطقة جميعها. وقد دعمت منظمة الأغذية والزراعة منذ البداية هذه المبادرة، عاملة مع الحكومات والبرلمانيين والجهات الفاعلة من غير الدول. وعلى مر السنين، وضعت بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي استراتيجيات أمن غذائي أكثر اشتمالاً وعززت الحماية الاجتماعية بعد أن أدركت أن زيادة الإنتاج وحدها لا تكفي للقضاء على الجوع. وتفسر هذه الجهود نجاح منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مكافحة الجوع".

كذلك يتبع الالتزام الأفريقي بالقضاء على الجوع بحلول عام 2025 هذا المبدأ ويعزز العمل الجاري في إطار "البرنامج الشامل للتنمية الزراعية في أفريقيا" ضمن "الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا". ويبنى الالتزام الذي جرى التعهد به في مالابو على قرار المنطقة زيادة جهود تعاون الجنوب- الجنوب في أفريقيا، الذي أذن به إنشاء حساب الأمانة التضامني لأفريقيا من أجل الأمن الغذائي في عام 2013.

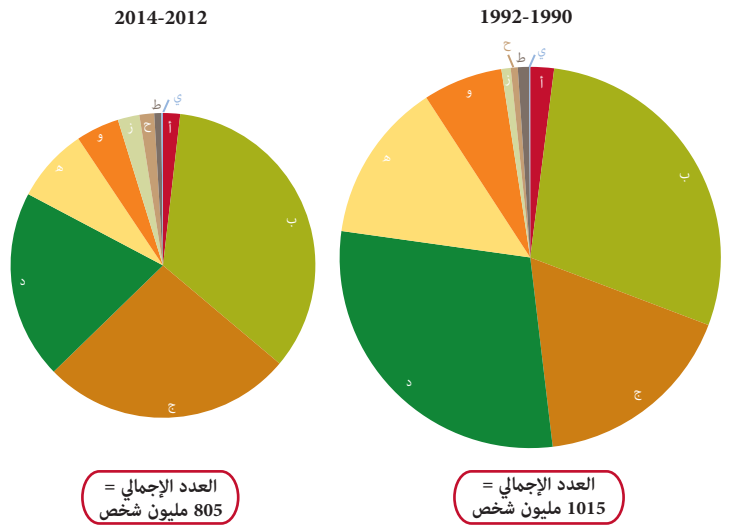
رَحِب المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة جوزيه غرازيانو دا سيلفا بزيادة الالتزام بتعزيز الأمن الغذائي المستدام والعمل على ذلك وبواقع بلداناً ومناطق عدّة تستجيب لـ "التحدي المتمثل بالقضاء على الجوع":

"لقد تزايدت ترجمة الالتزام السياسي للحكومات إلى عمل شامل وفعال، بالاقتران مع تعزيز مشاركة الفاعلين من غير الدول. فقد أطلقت تيمور الشرقية مؤخرًا برنامجها الوطني لـ "التحدي المتمثل بالقضاء على الجوع". ووافقت الهند مؤخرًا على قانون الأمن الغذائي الوطني، الذي يرفع سوية جهود البلاد للقضاء على الجوع وقد ينشئ أحد أكبر برامج شراء الأغذية للزراعة الأسرية في العالم، كما أنها تقوم بتوسيع نطاق الاشتغال المالي للتحويلات المباشرة.

الجهود الإقليمية تعطي أيضاً دعماً هاماً للعمل الوطني بجعل هدف تحقيق الأمن الغذائي في حياتنا أقرب إلى الواقع. ومنطقتنا أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي مثالان على ذلك.

التوزيع المتغير للجوع في العالم: أعداد وحصص من يعانون نقص التغذية حسب المنطقة، الفترة 1992-1990 والفترة 2012-2014

الحصّة الإقليمية (نسبة مئوية)	العدد (ملايين)		العدد الإجمالي
	1990-2012	1992-2014	
1,8	2,0	15	20
34,3	28,8	276	292
26,6	17,3	214	176
20,0	29,1	161	295
7,9	13,6	64	138
4,6	6,8	37	69
2,3	0,8	19	8
1,6	0,6	13	6
0,7	0,9	6	10
0,2	0,1	1	1
100	100	805	1015



ملاحظة: تتناسب المساحات في الرسوم البيانية الدائرية مع عدد من يعانون نقص التغذية في كل فترة. الأرقام جميعها تقريبية. المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

والبلدان الثلاثة التي حققت أكبر قدر من التقدم في خفض العدد المطلق لمن يعانون نقص التغذية هي بلدان في آسيا: عدد الجوع في الصين اليوم أقل بـ 138 مليون، وفي الهند وفيات نام أقل بـ 20 مليون شخص، بالمقارنة مع فترة 1992-1990. ومع ذلك، لا تزال آسيا موطناً لثلاثي جوع العالم: في المنطقة ككل، لا يزال هناك 526 مليون شخص يعانون سوء التغذية. وفي غرب آسيا، ازداد عدد من يعانون نقص التغذية بمقدار 10.5 مليون نسمة منذ فترة 1992-1990، أي من 6.3 إلى 8.7 في المائة. وفي جنوب آسيا، عانى 276 مليون شخص نقص التغذية المزمن في الفترة 2012-2014، وذلك أقل بقليل جداً من الرقم للفترة 1992-1990. وأحرز تقدم أسرع بكثير في جنوب شرق وشرق آسيا. وفي الواقع، حقق جنوب شرق آسيا هدف الجوع لمؤتمر قمة الأغذية.

كانت منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي إحدى أكثر المناطق نجاحاً في مكافحة الجوع. فقد بلغت المنطقة ككل بالفعل الغاية (ج) للهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية، وهي المنطقة الوحيدة التي تقريباً تتقدم باتجاه تحقيق هدف مؤتمر القمة العالمي للأغذية الأكثر طموحاً المتمثل بخفض عدد الجوع بمقدار النصف. وقد بلغت أمريكا اللاتينية بالفعل هذا الهدف الأخير.

حالياً، أوقيانوسيا هي المنطقة النامية التي لديها أقل عدد ممن يعانون من سوء التغذية، رغم أنها شهدت تزايد عدد الجوع على مدى العقدين الماضيين. وقد اقترن ارتفاع سوء التغذية في أوقيانوسيا بتزايد وارتفاع عبء زيادة الوزن والسمنة.

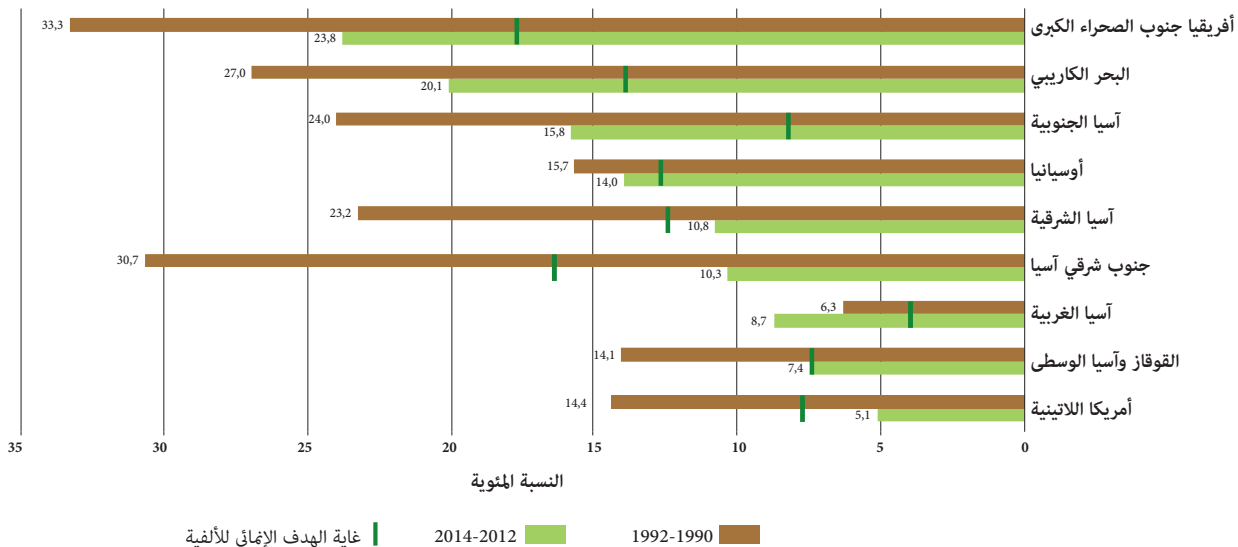
رغم التقدم العام في البلدان النامية ككل، تظل هناك تباينات كبيرة بين المناطق. فبشكل عام، تركز أفريقيا تقدماً بطيئاً في تحقيق الأهداف الدولية للجوع، ومنطقة جنوب الصحراء الكبرى متأخرة بشكل خاص عن الاتجاهات العالمية. وقد عانت المنطقة صراعات وكوارث طبيعية، فلا يزال أكثر من واحد من بين كل أربعة أشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعانون نقص التغذية - وتلك أعلى نسبة انتشار بين المناطق جميعاً.

آسيا، وهي المنطقة الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، خفضت عدد الجوع من 217 مليون منذ فترة 1992-1990.



©FAO/AFP/Hoang Dinh Nam

اتجاهات نقص التغذية: أحرز تقدم في المناطق جميعها تقريباً، ولكن بمعدلات مختلفة جداً

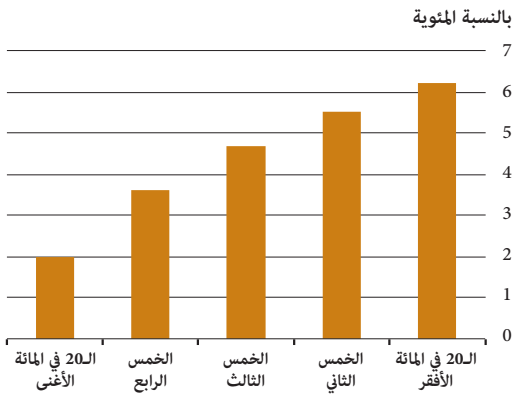


1. سياسات وبرامج وأطر قانونية. سياسات واستراتيجيات وبرامج استثمار شاملة، قائمة على الأدلة والخبرات، تعالج الأسباب الأساسية لانعدام الأمن الغذائي، وسياسات الحصول على الأغذية وبرامج الحماية الاجتماعية تكون مدعومة بشكل مناسب بإطار قانوني يحمي حق الأشخاص في غذاء كافٍ.
 2. موارد بشرية ومالية. توزيع ونشر الموارد البشرية والمالية اللازمة بالاقتران مع إمكانيات وقدرات الحكومة.
 3. آليات التنسيق والشراكات. ضمان فعالية تنسيق استراتيجيات وسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية المشتركة بين الوزارات والرفيعة المستوى، وتصميمها وتنفيذها.
 4. اتخاذ قرارات مبنية على الأدلة. ينبغي أن يستند اتخاذ القرارات المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية على نظم معلومات فعّالة ترصد الاتجاهات وتتبع الإجراءات وتقيم الآثار بطريقة شاملة وفي الوقت المناسب، وتستنبط الدروس المستفادة للتأثير على عملية وضع السياسات.
 5. القدرة على الصمود. سياسات ونهج تهدف إلى زيادة قدرة سبل العيش على الصمود في مواجهة الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأحداث المناخية المتطرفة، وكذلك الصدمات والصراعات.
- أحد الدروس الرئيسية المستفادة من تجارب البلدان هو أن الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية مشاكل معقدة جميعها ولا يمكن حلها من جانب صاحب مصلحة واحد أو قطاع واحد. وستتطلب معالجة الأسباب المباشرة والكامنة للجوع إجراءات متنوعة تشمل قطاعات عدة، بما في ذلك الإنتاج الزراعي والإنتاجية الزراعية والتنمية الريفية والحراثة ومصايد الأسماك والحماية الاجتماعية والتجارة والأسواق. وفي حين أن العديد من هذه الإجراءات سيتخذ على الصعيدين الوطني والمحلي، إلا أن هناك أيضاً قضايا ذات طابع إقليمي وعالمي تتطلب اتخاذ إجراءات على نطاق أوسع. فالسياسات والبرامج تصاغ وتنفذ في بيئات اجتماعية وسياسية واقتصادية وزراعية - إيكولوجية معقدة. تؤثر العمليات، سواء تلك التي توضع بموجب القانون أم تلك التي تتخذ من خلال ترتيبات غير رسمية، على كيفية تفاعل الأفراد والمؤسسات بعضهم مع بعض ليؤثروا على نتائج الأمن الغذائي والتغذية. المهمة الرئيسية لحكومة الأمن الغذائي هي رعاية "بيئة تمكينية" تنشئ حوافز للقطاعات جميعها لتحسين أثرها على الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي. وللبيئة التمكينية خمسة أبعاد رئيسية:

©FAO/Giulio Napolitano



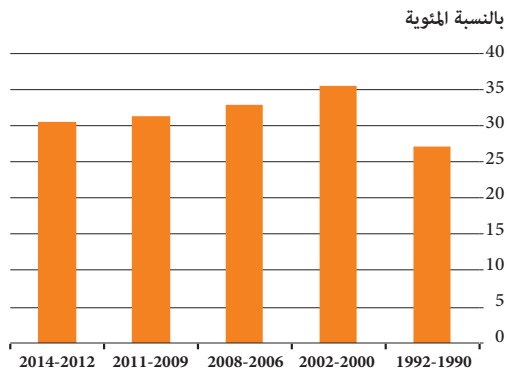
متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الدخل الأسري
حسب خمس الدخل، البرازيل، 2012-2001



المصدر: حكومة البرازيل، 2014.

حققت البرازيل غاية الجوع الخاصة بكل من الأهداف الإنمائية للألفية ومؤتمر القمة العالمي للأغذية. وتسارع التقدم المحرز نحو تحقيق هذين الهدفين الدوليين في عام 2003 بإطلاق برنامج القضاء على الجوع، الذي وضع القضاء على الجوع في صميم برنامج العمل السياسي في البرازيل ونفذ نهجاً شاملاً لتعزيز الأمن الغذائي يرتبط بالدعم المثمر للحماية الاجتماعية.

انتشار نقص التغذية، مدغشقر، 1992-1990 إلى 2012-2014



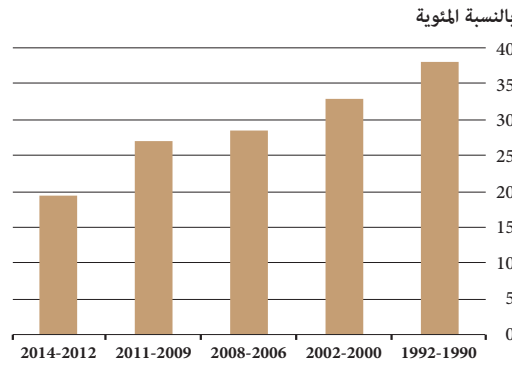
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في مدغشقر، أعادت الأزمة السياسية تطوير مؤسسات الأمن الغذائي ويقوم البلد الآن بإعادة بناء قدراته. تهدف مجموعة من التدابير شكّلت حديثاً ضمن "البرنامج القطاعي للزراعة والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك" إلى زيادة المدخول الريفي بنسبة 40 في المائة وخفض الفقر بنسبة 50 في المائة من خلال تعزيز الإنتاجية الزراعية والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية. وتهدف "خطة العمل الوطنية للتغذية" للفترة 2012-2015 إلى خفض انتشار سوء التغذية المزمن بين الأطفال، وكذلك خفض نسبة من يستهلكون أقل من 2 300 سعر حراري يومياً من 65 في المائة إلى 43 في المائة.

كانت لدى البلدان التي درسها كل من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في إعداد تقرير حالة انعدام الغذائي في العالم تجارب مختلفة إلى حد كبير فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذية تخضع لمستويات مختلفة من الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي، فضلاً عن الظروف المميزة الثقافية والاجتماعية والبيئية.

لكنها جميعاً عالجت انعدام الأمن الغذائي بأن قامت في الوقت ذاته بتعزيز الإنتاجية الزراعية (والمداخيل) وتعزيز التنمية الريفية وتيسير حصول المحتاجين على غذاء كافٍ.

انتشار نقص التغذية، دولة بوليفيا المتعددة القوميات،
1992-1990 إلى 2012-2014

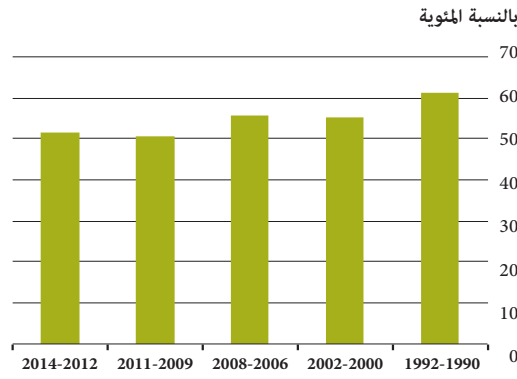


أنشأت دولة بوليفيا المتعددة القوميات عمليات ومؤسسات تشمل جميع أصحاب المصلحة، وخاصة الشعوب الأصلية المهمشة سابقاً، ضامنة أمنًا غذائيًا كافيًا للمحتاجين. وأدى التركيز القوي على سياسات الأمن الغذائي لصالح الفقراء في خفض الجوع بسرعة بنسبة 7.4 في المائة خلال الفترة 2009-2011 والفترة 2012-2014. وانخفض نقص التغذية المزمن لدى الأطفال من عمر أقل من ثلاث سنوات من 41.7 في المائة عام 1989 إلى 18.5 في المائة عام 2012.

©FAO/Walter Astrada



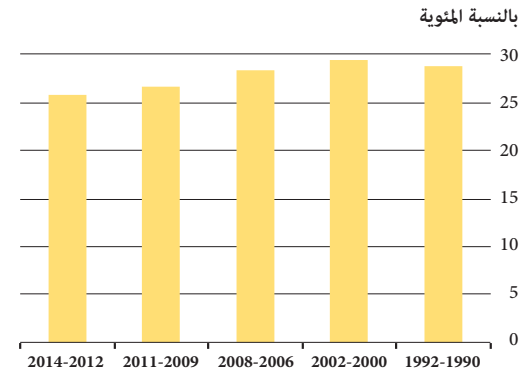
انتشار نقص التغذية، هايتي، 1992-1990 إلى 2014-2012



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

اتخذت **هايتي** أيضاً، وهي بلد يمر في أزمة طويلة الأمد ويتعرض بشدة لكوارث طبيعية، خطوات لتحسين صياغة وتنفيذ سياسات الأمن الغذائي للتعامل مع تحديات متعددة. ويتضمن نهج الحكومة المزدوج المسار لمعالجة انعدام الأمن الغذائي برنامج إنعاش للزراعة مدته ثلاث سنوات وبرنامجاً يسمى أبا غرانغو Aba Grangou، يركز على تحسين فرص الحصول على الأغذية والاستفادة منها.

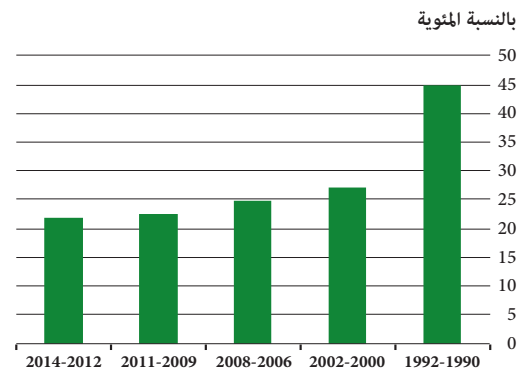
انتشار نقص التغذية، اليمن، 1992-1990 إلى 2014-2012



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في **اليمن**، في أعقاب الاضطرابات السياسية الأخيرة، اتخذت الحكومة الانتقالية خطوات لتحسين الأمن الغذائي والتغذية. وتهدف "الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي" إلى الحد من انعدام الأمن الغذائي بنسبة الثلث بحلول عام 2015؛ وجعل 90 في المائة من السكان آمنين غذائياً بحلول عام 2020؛ وخفض سوء التغذية لدى الأطفال نقطة مئوية على الأقل سنوياً.

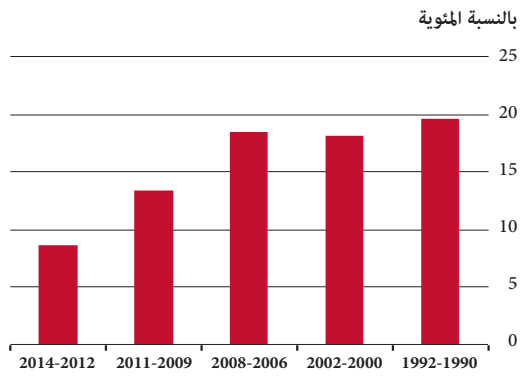
انتشار نقص التغذية، ملاوي، 1992-1990 إلى 2014-2012



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

في **ملاوي**، يبدو التقدم في مكافحة الجوع واضحاً على خلفية ترتيبات الأمن الغذائي المتواضعة، ولكن الأخذة في التحسن. فالجوع وعدم كفاية الغذاء يتناقضان منذ عام 2005، ما يشير إلى بداية نمو قوي ومستمر في إنتاج الذرة. ويظل الأمن الغذائي والتغذية يشكلان تحدياً وكلاهما من الأولويات الرئيسية لخطة التنمية الشاملة: "استراتيجية ملاوي للنمو والتنمية 2016-2011".

انتشار نقص التغذية، إندونيسيا، 1992-1990 إلى 2014-2012



المصدر: منظمة الأغذية والزراعة.

أحرزت **إندونيسيا** تقدماً كبيراً في إنشاء بيئة تمكينية من خلال جهود تشمل تعزيز قدرات الحكومات المحلية وإصدار القانون رقم 2012/18، الذي مأسس الغذاء حقاً من حقوق الإنسان. كما أن المبادرات الرئيسية الأخرى، مثل تقديم معونات دعم للأسمدة والبذور للمزارعين ومعونات دعم للمواد الغذائية للفقراء، عناصر مهمة من استراتيجيات البلد لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية.